تعليقات اجتماعية

الثروة الاهلية

ومصادرها في مصر

للدكتور اسماعيل مظهر

أمعنت النظر في ما كتبهُ الاستاذ الدكتور وندل كيلاند مدير قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة في مقتطف مايو ومقتطف يونيو من العام الفارط بعنوان « مشروع تنظيم السكان في مصر » . ولا شك في ان ما عمد اليه الاستاذ الباحث من الاحصاءات وما أورد من الآراء طريف جديد . فكلامه في توزيع الثروة الزراعية مثلاً وبحثه في تحديد المسل من المعضلات التي يتجه اليها كل مفكر مصري في العهد الحاضر . ذلك بان الامرين اساس كثير من المعضلات الاجتماعية التي شرعنا نشعر بانها مما يتطلب حلاً سريعاً ، او من المسائل التي سوف نشعر بعد قليل من الزمن اننا نحتاج الى التفكير في حلٍّ لها . فاذا نظرنا نظرة سريعة في عدد السكان ومقدار الاوض الزراعية وجدنا ان المصري فقير فقراً يكاد يبلغ الادقاع . فتعدادنا حوالي ١٥ مليوناً وارضنا حوالي ٥ ملايين فدان . فكأن نصيب كل مصري من الارض لا يتجاوز ثلث فدان اي حوالي ١٤٠٠ او ١٥٠٠ متر مربع من الارض الزراعية . فاذا فرضنا جدلاً بان هذه القيمة تمثلُ ثلاثة اتجاهات كل سنة على اكبر تقدير كان نصيب الفرد اليومي من الغلة لا يتجاوز ثمانية مليمات . ولا شك في ان هذا يظهرنا على ان الثروة الزراعية في مصر غير كافية لتعدادنا الحالي فما بالك بها اذا اشرَّ التوالد بنسبته الحالية وظل التقدم الزراعي عندنا يسير ذلك السير الوئيد . لهذا أريد ان أدرس بحث الاستاذ كيلاند على ضوء ما أعرف من الحقائق العملية التي مارستها باعتباري مصريًّا صميماً ، لعلي استطيع أن أضع حجراً جديداً في ذلك البناء الضخم الذي رسم الاستاذ تصميمه في بحثه هذا ، واستطاع بلباقته ان يعالج فيه أدق الموضوعات وأمسّها بالحياة العصرية من الوجهتين العملية والحسية

قسم الاستاذ بحثه اقساماً ، منها ما قام على الاحصاء ومنها ما قام على مجرد الاستنتاج . اما ما قام منها على الاحصاء فسبيل المناقشة فيه يرجع الى ما استنتج الاستاذ من تلك الاحصاءات . واما ما قام على مجرد الاستنتاج فسبيل مناقشته التجربة العملية والحالات الواقعة بالفعل في ريف

مصر . واذا قلت ريف مصر فاني انما أقصد مصر ، فان مصر هي الريف والريف هو مصر . وما المدن في مصر غير بالوعات كبار تلتقط ما ينتج الريف من خيرات من غير ان ترد على الريف من المنتجات مايوازي واحداً في المائة مما تأخذ . وهذا مشكل اجتماعي سوف أعود الى البحث فيه في فرصة أخرى. فكلامي هنا مقتصر على بحث الاستاذ في مصادر الثروة الاهلية وفي المستوى الاجتماعي

(مصادر الثروة الاهلية) نظر الاستاذ البحاثة في مصادر الثروة الاهلية من جهات متعددة. ولا يسعني هنا الا أن أتوخّه بسبق النظرة التي لنظر الاستاذ من ناحيتها في مصادر الثروة المصرية . وعندي ان المحور الرئيسي الذي يجب ان يدور من حوله البحث في هذه المسألة هو تكاثف السكان . فقد أشار الاستاذ الى ان كثافة السكان في الاراضي المعمورة بالأهالي في مصر تعادل ١١٧٥ نسمة لكل ميل مربع ، وان هذه هي أعلى نسبة في العالم وهي تعادل ضعف نسبة الازدحام ببلاد البلجيك التي تعتبر اكثر البلاد الاوربية ازدحاماً بالسكان . وعقب على ذلك بقوله « ومع هذا نجد في مصر ان كل فدان من الارض المنزرعة يستخدم لاعالة ثلاثة أشخاص. الخ »

لم يذكر الاستاذ مثلاً ان من بقاع مصر ما تبلغ نسبة الازدحام فيه ضعف النسبة التي ذكرها ، وان منها ما تنزل نسبة التكاثف فيه الى نصف النسبة التي ذكرها او ربعها فقط . وعلى هذا نجد ان في بعض بقاع مصر ستة أنفس على ربع فدان واحد ، وفي غيرها انسان واحد يعيش على ربع ثلاثة أفدنة الى ستة . وأعرف بقاعاً في ريف مصر تعيش الأسرة الصغيرة المؤلفة من زوج وزوجة وولدين فيها على ما لا يقل عن عشرة أفدنة ، وهم مع ذلك في فقر مدقع وخصاصة ملحة . هذه الحال الواقعة لها تأثيرها الاجتماعية البعيدة . فبقاع معمورة بالسكان ، وتقصير غلتها عن إعالتهم بما يلائم حاجات الحياة ، وأخرى فقيرة بالسكان فقراً يجعل استغلالها استغلالاً كاملاً أمراً مستحيلاً. لهذا ينبغي ان يوزع السكان على الارض الصالحة توزيعاً أعدل من التوزيع الحالي وأنسب حتى تتعادل كفة الانتاج مع حاجات الحياة الضرورية . غير انهُ يقوم دون هذا التوزيع عاملان كبيران أحدهما متعلق بالآخر ، وان ظهرا بادىء الأمر منفصلين . الاول أثر العصبيات في حياة الأسرة الريفية ، والثاني الأمن العام

أما أثر العصبيات في حياة الريف فأثر قوي متغلغل في نواحيها . ولا شك عندي في ان هذا الأثر انما هو ميراث ورثهُ فلاحنا من عاملين الاول روح الحياة القبلية التي ما فتئت تتجلى بمظاهرها العدائية في حياة بعض الاسرات الكبيرة. والثاني ما شعر به الفلاح من حاجة الى الدفاع السلبي أزاء الغزاة الذين توالوا على أرضه خلال العصور . فكان استعماله لذلك التقليد القبلي أداة تسلح بها ليفوز بالبقاء في معمعة له فيها عدوان : عدو داخلي هو روح الحياة القبلية التي سادت البلاد واتخذت منها مناطق نفوذ كما هو حاصل الآن . وعدو خارجي هو لابسة الغازيه

من المحتمل ان يكون الفلاح المصري قد اكتسب بطريق العقل الباطن الحكمة المنطوية على استمساكه بروح الحياة القبلية ليدفع عن نفسه عادية الافتراس ، كما انهُ من المحتمل أيضاً ان تكون هنالك عوامل أخرى جعلتهُ يركن الى الاستمساك بها، لاتزال خفية علينا حتى الآن . وسواء كان هذا أو ذاك هو الواقع ، فالحق ان روح الحياة القبلية هي من العوامل القوية في ان تسر بعض البقاع بالسكان ، وتظل أخرى قفراً يباباً. ويلحظ ذوو التجربة العارفين بشئون هذه البلاد ان الذين يهاجرون الآن من مكان الى مكان ينقسمون فريقين : فريقاً من ذوي العصبيات: وهؤلاء لاتتجاوز هجرتهم بضعة أميال تبعاً لحاجات الرزق والسكنى. وفريقاً آخر ليس من ذوي العصبيات وهؤلاء تمتد هجرتهم الى أقصى الشمال دائماً، غير أنهم في العادة فقراء هزال لا يقدرون على شيء ، وسرعان ما يعودون أدراجهم الى المكان الذي هاجروا منهُ اولاً ، لا بسبب الا" لانهم عجزوا عن استغلال الارض التي نزلوا بها، ولانهم غالباً يعيشون في كنف فئة من ذوي العصبيات

هذه المعضلة الكبرى يزيدها تكرُّ معضلة أخرى هي معضلة الأمن العام. فأصحاب العصبيات في مصر يحيون بعصبياتهم اكثر مما هم يحيون بالقانون . أما الآخرون الذين لا عصبية لهم فهؤلاء هم المرتع الخصب الذي يمرح فيه الاشقياء . لهذا يتعذر عليهم وهم في العادة الذين يمكن ان يكون استعدادهم للهجرة اكبر من استعداد ذوي العصبيات ، ان يعيشوا فرادى في بيئات لم يعرفوها ولم تعرفهم او في بقاع جديدة هم من العلم بأحوالها وبأخلاق اهلها خلو تماماً

اما الكلام في اصلاح الامن العام فليس من شأني وانما هو من شأن الذين درسوه وأكبوا على معالجته ومارسوا التأمل من حالاته . غير ان هذا لا يحول دون القول ان الامن العام في الريف ما برح بحاجة الى مجهودات عظيمة لاستتبابه . وقد سبق للحكومة المصرية ان توسلت الى علاج الامن بوسائل شتى ومنها قانون التي الاداري . ويرى العارفون ان هذا القانون طهَّر البلاد في وقته من كبار الاشقياء فقلَّت حوادث السطو وانكمشت العصابات الخطيرة . ولكن البلاد لا تستطيع الآن ان تعود الى قانون كهذا لانهُ مخالف لمبادىء الدستور

ولا يزال من علل اختلال الامن العام في بعض المديريات استخدام بعض كبار الزراع اشخاصاً من المشتبه فيهم حراساً لمزارعهم ومبانيهم الحقلية وآلات الري عندهم توقياً لشرهم . ومن علله كذلك تستر بعض العمد على الاشقياء خوفاً من بطشهم . وهؤلاء لا يتورعون عن فرض الاتاوات على الناس قوةً واقتداراً والا اعتدوا على ارواحهم واموالهم او خطفوا اولادهم . غير ان هذه الظاهرة ليست عامة بل هي محصورة في بعض المديريات . ووزارة الداخلية ولا سيما الادارة العامة للامن فيها تعلم ذلك ولا تفتأ تتعاون مع رجال الادارة في تلك المديريات في سبيل استئصال هذه العلل

وهذه الحقيقة تحمل أهل الريف ، بل توحي اليهم بحكم العقل الباطني ان يتقصوا شيئاً بعد شيء ويزدحموا في اماكن ضيقة ، مسوقين بنفس الغريزة التي تحمل الحيوانات الضواري على التجمع والازدحام عند توقع الخطر . وعندي انها من اكبر الحوائل التي تسد طريق الهاجرة واستمار الاراضي القابلة للزراعة الواقعة على اطراف الارض المعمورة

والمأمول ان تنهض الحكومة بحملة تطهير تتذرع لها بأسباب من الشدة تلائم ما انطبع في نفس هؤلاء الاشقياء من الشر والفساد

* * *

﴿ المستوى الاجتماعي ﴾ عرّف الاستاذ كيلاند المستوى الاجتماعي بأنهُ مجموع رغبات الافراد الذين يكوّنون الامة ، ولذلك فهو لا يقاس بالمقاييس المادية

وعلى الرغم من اننا نسلّم بان المستوى الاجتماعي أمر معنوي فان ما ينمكس عن المعنى المدرك من حقيقة الحياة على مظاهر العيش انما هو الدليل الذي نعرف منهُ مقدار ما بلغ المستوى الاجتماعي من الرقي او الانحطاط في أمة من الامم . كما أنهُ ينبغي ان نعرف ان ذلك المستوى لا ينحصر في « مجموع رغبات الافراد الذين يكونون الامة » لا غير ، بل يتجلى ايضاً في حب العمل على تحقيق هذه الاغراض . وعندي ان أعظم مظهر من مظاهر المستوى الاجتماعي الذي تبلغهُ أمة من الامم انما هو العمل على تحقيق الرغبات التي ينشدها افراد الامة لا الرغبات وحدها . ولعمري فقد يكون لامة رغبات ولكن لا يصل أحد على تحقيقها ولا يتطلع انسان الى بلوغ غايتها . فهل يمكن ان يقال في مثل هذه الحال ان الرغبات وحدها وان كانت مكبوتة مقموعة او كانت مجرد شهوات لا تتحقق ، هي المقياس الذي يقاس به المستوى الاجتماعي؟

الى جانب هذا لا نستطيع ان ننكر ان حالات المعيشة تؤثر في المستوى الاجتماعي من حيث انهُ غايات تنشدها أفراد الامة . ذلك بأن الاثر النفسي الذي يخلق حالات العيش يكون له في جميع صور الحياة ذلك الحافز الذي يرفع اغراض الامة الى القمة العليا او يخفضها الى الدرك الاسفل . فالمريض تنحط آماله وتضعف مراميه في حين ان الرجل السليم العقل والجسم ترقى نظرته وتتسع مطامعه في الحياة . وكذلك الفقير الذي كبلته النظم الاجتماعية بقيود سدت امامهُ طريق الثراء او على الاقل طريق العمل الى الثراء ، فانهُ ولا شك يتولاه شعور باليأس يقعدهُ عن التفكير فيما تدعوه « الرغبات » التي نريد ان نتخذها دليلاً على رقي المستوى الاجتماعي

والواقع ان علاقة المستوى الاجتماعي بحالات العيش وثيقة بكل منهما بالآخر أمر لا مندوحة عنهُ . والاّ فاننا نفصل بين أمرين لا يمكن ان ينفكا في الواقع وان أمكن التفريق بينهما في الذهن . وسوف نعالج هذا الموضوع في مقالنا المقبل